العرب
الإثنين 2021/11/29
السنة 44 العدد 12255

عبدالحميد الدبيبة يتسلح بثغرات قانونية في مواجهة الطعون

تعديلات البرلمان لقانون انتخاب الرئيس ورقة بيد رئيس الحكومة الليبية

يتسلح رئيس حكومة تصريف الأعمال في ليبيا عبدالحميد الدبيبة بعدة ثغرات قانونية في مواجهة طعن قُدم ضد ترشحه للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ديسمبر المقبل حيث تعتبر أوساط قانونية وسياسية ليبية أن فرص نجاح الطعن الذي قدمته شخصيات سياسية في طرابلس الأحد ضئيلة، وذلك في وقت يواجه فيه القضاء الليبي اختبارا صعبا خاصة أنه سينظر في طعون تخص مرشحين وازنين في الانتخابات على غرار الدبيبة وسيف الإسلام القذافي.

صغير الحيدري

تونس – قدمت شخصيات سياسية في ليبيا الأحد طعنا ضد ترشح رئيس حكومة تصريف الأعمال عبدالحميد الدبيبة للانتخابات الرئاسية المقرر تنظيمها في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل في خطوة تُعد حظوظ نجاحها ضئيلة وفقا لمتابعين للشأن السياسي الليبي.

ويرى هؤلاء أن الدبيبة وفريق حملته سيلعبون على وتر ثغرات قانونية تُمكنه من البقاء في السباق إلى الرئاسة في مواجهة الطعون المقدمة ضده.

وفي الوقت الذي اتجهت فيه كل الأنظار إلى محكمة الاستئناف بسبها الأحد حيث بدأ قُضاتها النظر في الطعن الذي قدمه فريق سيف الإسلام القذافي ضد قرار استبعاده من السباق الرئاسي، سجلت لجنة الطعون الابتدائية بمحكمة استئناف طرابلس طعنا ضد الدبيبة.

محمد قشوط

الخشية أن تؤثر رشاوى الدبيبة وضغوطه على قرار القضاء

ويقف وراء الطعن كل من المرشحين للرئاسة عارف النايض ومحمد المنتصر وعثمان عبدالجليل وعضو مجلس النواب (البرلمان) السيدة اليعقوبي وعضو ملتقى الحوار السياسي أحمد الشركسي.

وكان الدبيبة قد تحدى المادة 12 من قانون انتخاب الرئيس الصادر عن البرلمان والذي انتقده بشدة ليقدم في الثامن عشر من نوفمبر الجاري أوراق ترشحه للانتخابات الرئاسية التي ستجري في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل.

ويرى مراقبون أن الدبيبة سيستغل ثغرات قانونية لتجاوز الطعون التي بات يواجهها الآن، مشيرين إلى أن القضاء الليبي بات أمام اختبار حقيقي خاصة بعد تسريبات طفت مؤخرا على السطح مفادها أن رئيس حكومة تصريف الأعمال يملك جنسية أجنبية.

وما سيزيد مهمة القضاء الليبي صعوبة هي الاتهامات التي تحوم حول الدبيبة بشأن دفع رشاوى لتطويع الأمور لصالحه، مثل الاتهامات التي وجهت إليه أثناء حوار جنيف بشراء أصوات أعضاء ملتقى الحوار للتصويت لصالحه، وهو الأمر الذي نفاه وعمه رجل الأعمال الملياردير علي الدبيبة.

وقال المحلل السياسي الليبي محمد قشوط إن "الدبيبة ناور قبل تقديم هذه الطعون بتحريض وسائل إعلام تابعة له لنشر أخبار مفادها أنه تم تقديم طعون ضده وأن القضاء حسم فيها ما يؤكد أن كل الشروط متوفرة في ترشحه وهذا غير صحيح".

وتابع في تصريح لـ"العرب" أن "الطعون التي قدمت الأحد فيها حجج وبراهين قوية بشأن مخالفته للمادة 12، فبخلاف استمراره في منصبه إلى اليوم يحاول استغلال ذلك المنصب للترويج لنفسه، والأهم ثبوت امتلاكه جنسيتين أخفاهما على الدولة الليبية؛ الأولى كندية والثانية من جزيرة سان كيتس ما يضع القضاء أمام امتحان حقيقي".

وأوضح قشوط "فإما أن يثبت القضاء أنه نزيه ومحايد أو أنه قضاء قد رضخ بالفعل للضغوط التي يكرسها الدبيبة إضافة إلى الرشاوى التي يقدمها وغيرها وهو ما نخشاه".

وضاعف حصر المجلس الأعلى للقضاء قبول الطعون في طرابلس من الشكوك إزاء ضمان الدبيبة دخول السباق الرئاسي حتى إذا تم تقديم طعن ضد ترشحه.

كما أشارت أوساط سياسية ليبية إلى ثغرة أخرى قانونية تتعلق بالتعديل الذي أدخل مجلس النواب على قانون انتخاب الرئيس وتحديدا في مادته 12 حيث سيعطي ذلك التعديل نتائج عكسية وفقا لهؤلاء.

وأكدت تلك الأوساط أن تطبيق المادة بات مستحيلا باعتبار أن التعديل صدر في العشرين من أكتوبر ما يعني أنه قبل الانتخابات بشهرين فقط، في حين تنص المادة على أنه يجب التخلي عن المنصب الحكومي قبل ثلاثة أشهر من موعد الانتخابات.

كما تصب مسألة سحب البرلمان للثقة من الدبيبة في صالح الأخير حيث تعتبر أوساط قانونية ليبية أن تلك الخطوة تشكل إقالة للحكومة حسب المادة 194 من القانون رقم 4 وهو اللائحة الداخلية للبرلمان.

وأعرب قشوط عن مخاوفه إزاء الثغرات القانونية الموجودة قائلا "هي ثغرات قد يتم استغلالها، لكن مع ذلك، ننتظر القرارات القضائية لأن القضاء الليبي اليوم أمام لحظة فارقة".

وكان الدبيبة قد دشن بعد توليه رئاسة الحكومة بأشهر حملة دعاية واسعة النطاق من خلال إطلاق مشاريع ضخمة منها مشاريع تدعم الشباب في محاولة منه لزيادة حظوظه عند ترشحه للانتخابات الرئاسية التي يُراهن عليها لإنهاء سنوات الانقسام في ليبيا رغم أنها تأتي في سياق لم يتم فيه البت في ملفات حساسة على غرار ملف المرتزقة الذين استعان بهما طرفا النزاع في وقت سابق وتوحيد المؤسسة العسكرية وغيرها.

ودخل السباق الرئاسي 98 مرشحا قبل أن يتم إقصاء 25 منهم من بينهم ابن العقيد الراحل معمر القذافي سيف الإسلام، ليستقر السباق على 73 من ضمنهم قائد الجيش الوطني المشير خليفة حفتر والدبيبة.

وتزايدت مؤخرا حدة الخلافات بسبب ما يعتبره مراقبون محاولة من الدبيبة لاستغلال منصبه من أجل إقصاء حفتر من السباق الرئاسي وهو ما يثير مخاوف من عودة الحرب خاصة في ظل استمرار رفض شق وازن من الإخوان يتقدمه رئيس مجلس الدولة الاستشاري خالد المشري لإجراء الانتخابات في موعدها أصلا.

والسبت حذر رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي من عودة البلاد إلى مربع الصراع المسلح قائلا خلال خطاب بمؤتمر وطني للشباب أقيم في طرابلس إنه "ينبغي المبادرة باتخاذ قرارات وصفها بالمناسبة التي تضع المنافسة السياسية في مربع التنافس السلمي الديمقراطي، دون عدوان أو مغالبة".

وزادت استقالة المبعوث الأممي إلى ليبيا يان كوبيتش المحسوب على روسيا الأسبوع الماضي من المخاوف بشأن إمكانية تأجيل الانتخابات خاصة أن موسكو وأنقرة لم تتحمسا لهذا الاستحقاق؛ الأولى بسبب استبعاد سيف الإسلام الذي تراهن عليه في السباق إلى الرئاسة، والثانية بسبب إمكانية استبعاد الدبيبة بعد الطعن في قانونية ترشحه.

الدبيبة مطمئن للثغرات القانونية

نتائج الانتخابات الجزائرية تبقي القوى المهيمنة مع تراجع المستقلين

صابر بليدي

الجزائر – أفضت النتائج الأولية التي أفرزتها الانتخابات المحلية الجزائرية إلى بقاء نفس القوى السياسية المهيمنة على البرلمان في واجهة البلديات والولايات ولو بشكل متفاوت، مع تسجيل تراجع للمرشحين المستقلين، وهو الأمر الذي يكرس اكتساب السلطة لركائز جديدة، قد تكون حاسمة في أي رغبة لرجل السلطة الأول إذا أراد التجديد لنفسه في انتخابات 2024، وفق ما جرت عليه التقاليد الرئاسية بالجزائر.

وفرض النمط الانتخابي الذي دخل حيز الخدمة منذ الانتخابات التشريعية الأخيرة تأخرا لافتا في إعلان النتائج الأولية، بسبب الاقتراع المفتوح الذي يفرض إحصاء للوائح المترشحة وللأصوات التي حصل عليها كل فرد منها، غير أن التسريبات الأولية كشفت عن بقاء نفس القوى التي هيمنت على البرلمان، لتكون بذلك مؤسسات منتخبة جديدة دون معارضة سياسية.

ورغم تنديد حركة مجتمع السلم وجبهة القوى الاشتراكية بما أسمتاه "التجاوزات المسجلة في عدد من مكاتب الاقتراع، على غرار العاصمة وقسنطينة وأم البواقي ووادي سوف"، والحادثة الطريفة التي أعلن عنها رئيس سلطة التنظيم محمد شرفي حول قيام رئيس مركز بمحافظة وهران بإخفاء محاضر الفرز، لم تسجل مشاحنات أو مشادات أو خرق لعملية التصويت.

وتعكس نسبة المشاركة الأولية المعلن عنها من طرف رئيس السلطة الوطنية لتنظيم الانتخابات محمد شرفي حاجز العزوف الكبير للاستحقاقات الانتخابية من طرف الجزائريين؛ فرغم أن الانتخابات كانت محلية في البلديات والولايات، أين تدخل العلاقات الاجتماعية والقبلية والمصالح اليومية، إلا أنها لم تتجاوز عتبة الـ35 في المئة.

ولئن عرفت النسبة تحسنا مقارنة بالاستحقاقات السابقة فإنها تبقى دون المأمول من طرف السلطة والطبقة السياسية التي وجدت نفسها غير مرغوب فيها مرة أخرى من طرف غالبية الشارع الجزائري، وتبقى أزمة الشرعية الشعبية تلاحقها رغم التحديات الداخلية والخارجية المطروحة، والتي تحتاج الى جبهة داخلية متماسكة.

وتأكد بذلك استمرار الرفض الشعبي لمسارات وخيارات السلطة المطروحة منذ عام 2019، وأن القطيعة مستمرة بين الطرفين، وأن الهدوء الذي يخيم على البلاد منذ إجهاض السلطة لاحتجاجات الحراك الشعبي لا يعكس الموقف الشعبي الحقيقي، بعدما قاطع نحو 65 في المئة من الجزائريين الانتخابات الجديدة.

وأبرزت النتائج الأولية المسربة بقاء جبهة التحرير الوطني وجبهة المستقبل والتجمع الوطني الديمقراطي وحركة البناء الوطني وحركة مجتمع السلم في واجهة المشهد السياسي الجزائري، إلى جانب قطاع محدود من المرشحين المستقلين، مما يقدم تطمينات سياسية للسلطة، ويجعلها في مأمن مما يمكن أن تشكله المعارضة الراديكالية من تهديدات لها.

وإذ سجلت منطقة القبائل عودة محتشمة لمسار الانتخابات حيث سجلت نسبة مشاركة لم تتجاوز الـ20 في المئة، رغم أن عدة بلديات لم يجر فيها اقتراع بسبب عدم ترشح أي لائحة فيها، فإن حضور جبهة القوى الاشتراكية في الاستحقاق لم يغير شيئا من الواقع السياسي في المنطقة، وقد تشكل النتائج التي سيعلن عنها لاحقا نكسة تاريخية لأعرق أحزاب المعارضة في الجزائر، فالنتائج المسربة لغاية أمس غاب عنها الحزب المذكور الذي اكتفى بمقاعد محدودة جدا.

وبينما اعتُبر الحزب الغريم (التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية) المستفيد الأكبر من المعطيات الجديدة، إلى جانب تلاشي منافسه (جبهة القوى الاشتراكية) في منطقة القبائل، جاء قرار مقاطعته متماهيا مع العزوف المسجل في الاستحقاق المذكور، لاسيما في القواعد الخلفية لهما التي ظلا يتنافسان عليها منذ بداية التعددية الحزبية في البلاد.

وأفاد رئيس سلطة التنظيم محمد شرفي بأن "نسبة المشاركة المقدرة بنحو 35 في المئة تمثل أكثر من 8 ملايين جزائري صوتوا في الاقتراع" –وهو تعداد ثلث الجزائريين المقيدين في لوائح الانتخاب– كما جاءت أقل من نفس الانتخابات التي جرت في 2017 لما كان الرئيس الراحل عبدالعزيز بوتفليقة على رأس السلطة (44 في المئة).

ورفض شرفي المقارنة مع الانتخابات المحلية المذكورة التي اتهمتها المعارضة والصحافة بالتضخيم، وبرر ذلك بأن "نظام الانتخابات مختلف والظروف والجهة المنظمة (وزارة الداخلية) مختلفة، لذلك يجب المقارنة مع الانتخابات التي نظمتها السلطة فقط".

> **35**
> **في المئة هي العتبة التي لم تتجاوزها نسب المشاركة في الانتخابات المحلية الجزائرية**

وأكد متابعون للشأن السياسي الجزائري أن "نسبة المشاركة في الانتخابات جاءت ضعيفة على عكس ما كان متوقعا من طرف الجميع، حيث ظلت كتلة المقاطعة السياسية أو مقاطعة اللامبالاة هي الأعلى، ومع ذلك فإن النسبة المقدمة حقيقية وتعبر فعلا عن الكتلة الناخبة رغم بعض التجاوزات التي لا تؤثر على النسبة العامة، وأن البلاد تجاوزت إشكالية التزوير الواسع".

ورسبت السلطة الجديدة التي يقودها الرئيس عبدالمجيد تبون خلال ثلاثة استحقاقات متتالية في استعادة ثقة الجزائريين ولو بشكل نسبي، حيث يستمر الرفض من الاستفتاء على الدستور الجديد في نوفمبر 2020 إلى الانتخابات المذكورة، مرورا بالانتخابات التشريعية. وهو ما جعل المؤسسات الجديدة تصنف في خانة الأقلية التي تحكم الأغلبية.

وكان الرئيس الراحل عبدالعزيز بوتفليقة قد تجاوز عقدة انسحاب منافسيه الستة في انتخابات 1999، بدعوى التزوير وانحياز الإدارة ومؤسسات الدولة لصالح مرشح السلطة، بتنظيم استفتاء الوئام المدني لاحتواء الأزمة الدموية بعد أشهر قليلة من انتخابه، واستطاع من خلاله استعادة ثقة الرأي العام والدوائر السياسية المحلية والخارجية، بعد تسجيل نسبة مشاركة قياسية، لكن الرئيس الحالي فشل في كل الأوراق المبرمجة، ولم يبق أمامه إلا تحدي ربح الجبهة الاجتماعية والاقتصادية وهو رهان أصعب بكثير من الاستحقاقات الانتخابية.

تجسيد للقطيعة بين السلطة والجزائريين

الغنوشي يُجهز لتكريس المزيد من الضغوط الشعبية والخارجية لإعادة البرلمان في تونس

تونس – عكست تصريحات رئيس مجلس النواب في تونس راشد الغنوشي الذي يرأس أيضا حركة النهضة الإسلامية بشأن عودة البرلمان الحتمية تهديدات مبطنة بتصعيد المواجهة مع الرئيس قيس سعيد.

وقال الغنوشي على هامش اجتماع لحزبه في محافظة بنزرت مساء السبت إن "البرلمان عائد أحب من أحب وكره من كره".

وفجرت هذه التصريحات التي نقلتها وسائل إعلام محلية في تونس جدلا واسعا، خاصة أن إجراءات الخامس والعشرين من يوليو التي اتخذها الرئيس سعيد بعد تفعيله الفصل 80 من الدستور وجمد بمقتضاها عمل واختصاصات البرلمان جاءت أساسا استجابة لمطالب في الشارع بحل المجلس النيابي.

وقال القيادي بحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد منجي الرحوي وهو نائب أيضا بالبرلمان المجمد موجها حديثه إلى الغنوشي "أنسى، البرلمان لن يعود أحب من أحب وكره من كره".

ويرى مراقبون أن تصريحات الغنوشي تبعث برسائل مفادها أن النهضة التي عارضت بشدة إجراءات الخامس والعشرين من يوليو تجهز لتكريس ضغوط جديدة ضد الرئيس سعيد خارجية وداخلية.

وراهنت النهضة على ترويج رواية انقلاب سعيد على الدستور لتأليب الرأي العام الدولي ضده وهو ما فشلت فيه حيث لم تعارض قوى دولية خطوة الرئيس التونسي، بينما اكتفى بعضها بالمطالبة بوضع سقف زمني لإجراءاته.

واعتبر المحلل السياسي محمد صالح العبيدي أن "الغنوشي يُحاول تصعيد الضغط ضد سعيد من خلال تدشين المزيد من التحركات ضده داخليا وخارجيا وخاصة خارجيا لأنه يدرك مدى أهمية الخارج في رسم السياسات الداخلية باعتبار الأزمة الاقتصادية الحادة التي تمر بها البلاد والتي تدفعها للتداين والتوجه للمانحين الدوليين".

وأوضح العبيدي لـ"العرب" أن "الطريقة المثلى للتعامل مع المشكلات التي قد تسببها ضغوط النهضة وخصوم الرئيس هي فتح باب الحوار مع القوى الوطنية على غرار الاتحاد العام التونسي للشغل الذي يتمتع بنفوذ واسع".

محمد صالح العبيدي

الغنوشي يُحاول تصعيد تحركات حزبه ضد سعيد داخليا وخارجيا

وتابع "الحل في مواجهة تلك الضغوط هو توضيح الرؤية للمجتمع الدولي وللرأي العام الداخلي من خلال رسم خارطة طريق واضحة بشأن الإصلاحات السياسية والاجتماعية المرتقب القيام بها في وقت لاحق بتوافق داخلي بين القوى السياسية الوطنية والمنظمات النقابية".

وحاولت النهضة مؤخرا تحريك الشارع ضد إجراءات الرئيس سعيد التي دفعتها خارج دوائر الحكم، حيث اختفت الحركة وراء حركات تصنف نفسها بأنها ضد تلك الإجراءات لكنها فشلت في حشد الشارع ضد سعيد.

وبدا لافتا في الساعات الماضية تحركات يقودها نواب برلمانيون عن حركة النهضة وحلفائها في الخارج لرسم صورة قاتمة عن الوضع الراهن في تونس من خلال اتهام الرئيس سعيد بالقيام بالانقلاب على الدستور وانتهاك الحقوق والحريات في البلاد.

وشارك رئيس كتلة حزب قلب تونس في البرلمان، أسامة الخليفي، والنائبان عن النهضة ماهر مذيوب وفتحي العيادي والنائب عن ائتلاف الكرامة زياد الهاشمي في اجتماع للاتحاد الدولي للبرلمانيين الجمعة.

وأفاد العيادي في تدوينة على حسابه بالفيسبوك بأن رئيس البرلمان الغنوشي لم يتمكن من الحضور قائلا "مرة أخرى تغيب تونس الرسمية ممثلة في رئيس مجلس نواب الشعب والوفد المرافق له عن حضور فعاليات اجتماع الاتحاد الدولي للبرلمانيين في إسبانيا".

نس في هذه الصورة السيئة أمام العالم؟" وهو ما يعكس مساعي هؤلاء لتصعيد التحركات ضد إجراءات الرئيس سعيد خارجيا.